

لا تقدم في مناقشات لجنة الإدارة والعدل قانون مكافحة التدخين يخضع لـ«تضارب المصالح» مع بعض المشرعين

ح م

لا يزال قانون مكافحة التدخين يراوح مكانه في المجلس النيابي. لا بل ثمة احاديث وشكوك حول عراقيل مقصودة يمكن ان تؤدي إما الى تأجيل صدوره او الى صدوره مشوها خاضعا لأراء تجار التبغ او المستفيدين وأصحاب المصالح. ولعل تطيير نصاب آخر اجتماع للجنة الادارة والعدل الأربعاء الماضي بسبب انسحاب ٣ نواب من الجلسة، خير دليل على ذلك. الجلسة التي حضرها النواب روبر غانم (رئيس اللجنة)، عماد الحوت، عاطف مجدلاني، نديم الجميل، سيرج طورسركيسيان، ميشال حلو، هادي حبيش، غازي زعيتر، نعمة الله أبي نصر، نوار الساحلي، بالإضافة إلى الدكتور جورج سعادة ووليد عمار عن وزارة الصحة، وممثلي الريجي .

وكان الاجتماع ما قبل الأخير للجنة الإدارة والعدل، قد انتهى من دون حصول أي تقدم، بل على العكس، اذ يبدو أن المناقشات التي تجري تتجه إلى المزيد من الإعفاءات والاستثناءات في بنود القانون (نصه نشر في «السفير» في ٢٠١٠/٦/١). ويتحدث البعض عن «تضارب المصالح» لدى النواب المشرعين، وهو الأمر الذي يتعارض مع المادة ٥٣ من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ التي صدق عليها لبنان عام ٢٠٠٥، والتي تقف عائقاً أساسياً أمام إعداد وإصدار قانون قوي وصارم للحد من التدخين في لبنان .

تنص المادة ٥٣ على التالي: «تتصرف الأطراف، عند وضع وتنفيذ سياساتها في مجال الصحة العمومية، فيما يتعلق بمكافحة التبغ، على نحو يكفل حماية هذه السياسات من المصالح التجارية وأية مصالح راسخة أخرى لدوائر صناعة التبغ، وفقاً للقانون الوطني.» أما المبادئ والتفاصيل التوجيهية المتعلقة بهذه المادة فتتضمن على «تجنب تضارب المصالح لدى المسؤولين والموظفين الحكوميين» بأي شكل من الأشكال. لذلك فإن «إشراك المنظمات أو الأفراد ذوي المصالح التجارية مع شركات صناعة التبغ، في سياسات الصحة العامة المتعلقة بمكافحة التبغ سيكون لها تأثير سلبي على الأرحح. إذ إن وجود قواعد واضحة بشأن تضارب مصالح المسؤولين الحكوميين والعاملين في مجال مكافحة التبغ، من شأنها أن تشكل وسيلة هامة لحماية هذه السياسات من أي تدخل من جانب شركات صناعة التبغ .

«إن المدفوعات، والهدايا والخدمات النقدية منها والعينية، وتمويل البحوث التي تقدمها شركات صناعة التبغ للمؤسسات الحكومية والمسؤولين أو الموظفين» من شأنها أن تخلق «تضارب المصالح». كما يمكن أن تخلق المصالح المتضاربة حتى إذا لم يتم إعطاء وعد بتبني وجهة نظر معينة، لأن إمكانية تأثير المصلحة الشخصية على المسؤوليات العامة والرسمية موجودة ومعتترف بها من قبل المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإضافة إلى عدة منظمات حكومية وإقليمية للتكامل الاقتصادي .

ومن المعروف أن شركات صناعة التبغ تستخدم نفوذها السياسي لإضعاف، وتأخير التشريعات المتعلقة بمكافحة التبغ في جميع أنحاء العالم، كما حاولت شركات صناعة التبغ عرقلة عملية «الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ» منذ البداية. هذا الأمر موثق في تقرير صادر في تموز عام ٢٠٠٠ للجنة خبراء حول كشف وثائق ومستندات شركات صناعة

التبغ .

كما أن هناك قصصاً من جميع أنحاء العالم تظهر أن شركات صناعة التبغ تتبع استراتيجية ومنهجية استفراد «كل بلدٍ على حدة». فعندما تتجاوب شركات صناعة التبغ مع أي حملة ضد التدخين، يجب أن تكون على قدر عالٍ من الوعي والحذر لأن ذلك يعني أنهم يحضرون لاستراتيجيات بديلة وحيل وتكتيكات أكثر تحدياً لإفشال وإحباط التصديق على اتفاقية تتعلق بتطبيق أو تنفيذ مكافحة التبغ العالمية .

تضارب مصالح في لجنة الإدارة

في لبنان يتحدث البعض عن «تضارب مصالح» في لجنة الإدارة والعدل (حيث يتم حالياً مناقشة قانون منع التدخين) إذ أن ابن احد النواب البارزين في مناقشة القانون، يترأس قسم التسويق لشركة التبغ البريطانية الأميركية (BAT) في منطقة الشرق الأوسط، علماً أن شركة التبغ البريطانية الأميركية هي ثاني أكبر شركة لصناعة التبغ في العالم (من حيث الأرباح)، بعد شركة فيليب موريس الدولية (الأكثر ربحاً عالمياً)، إذ بلغت عائدات شركة BAT عام 2007 ما يقارب ٥٢ بليون دولار أميركي (تشمل الضرائب) و ٢٠ بليون دولار أميركي (بعد رفع الضرائب). أما نسبة الأرباح فقد بلغت ٥,٧٩ بليون دولار أميركي .

كما ان أحد النواب (في اللجنة نفسها) يملك فندقين وليس من مصلحته حظر التدخين بشكل شامل في الأماكن العامة المغلقة كالفنادق. ونائب آخر لا يريد أن يزعجه أحد في مكتبه ويمنعه من التدخين (أماكن العمل المغلقة). ونائب آخر اعتبر أنه لا يجوز ان لا يكون هناك في الفنادق اماكن مخصصة للتدخين، لافتاً إلى أنه دعا لتخصيص ٢٠% من مجموع غرف الفندق من اجل المدخنين .

تجارب عالمية

كذلك هي الحال في بلدان أخرى، ففي زامبيا مثلاً وبالرغم من أن استخدام التبغ، يرتفع بشكل متزايد (خاصة بين الأطفال) ويشكل عبئاً على الاقتصاد والصحة في البلاد، غير أنه وللسنوات عديدة استطاعت شركات صناعة تبغ عالمية عملاقة مثل شركة BAT من تأخير وإفشال سياسات مكافحة التدخين من خلال المماطلة ومن خلال ادعائها أنها تمثل مصالح المزارعين في زامبيا .

أما في المكسيك مثلاً، فقد ساهمت العلاقات الوثيقة بين كبار المسؤولين في قطاع الصحة وشركات صناعة التبغ إلى إضعاف القوانين والسياسات الوطنية لمكافحة التبغ عبر التاريخ. مثلاً خوليو فرينك - وزير الصحة المكسيكي السابق - (والمرشح السابق لمنصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية) ما هو إلا واحد من اللاعبين البارزين في هذه اللماطلة .

كما كان هناك محاولات عديدة لشركات صناعة التبغ من خلال علاقاتها مع بعض المنظمات العالمية للتأثير على التصويت من قبل الوفود الدبلوماسية المشاركة في المنظمات الدولية في جنيف، بهدف منع مرور التشريعات غير المواثية التي تهدف إلى تقييد أو حظر الإعلان والترويج لمنتجات التبغ .

لذا من الضروري جداً التنبه لموضوع «تضارب المصالح» لأنه كما قالت كاثرين مولفي، مديرة السياسة الدولية في هذا الشأن، «لو كانت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة ٥٣ قد وضعت ونفذت في الـ ٥٠ سنة الماضية، لكانت ملايين الأرواح قد أنقذت .» وتجدر الإشارة الى ان الاجتماع المقبل للجنة الادراة والعدل لمتابعة مناقشة الموضوع هو في نهاية هذا الشهر .

ح . م .

ضرورة اعتماد التحذيرات الصحية التصويرية على مغلفات علب التبغ

صدّق لبنان عام ٢٠٠٥ على الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ. وبموجب المادة ١١ من هذه الاتفاقية الدولية، فإن الحكومة اللبنانية ملزمة بوضع التحذيرات الصحية على علب منتجات التبغ بمهلة أقصاها ٣ سنوات من تاريخ التوقيع. وقد طالبت مجموعة البحث المهتمة بمكافحة التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت، لجنة الإدارة والعدل التي تناقش حالياً اقتراح مشروع قانون «الحد من التدخين وتنظيم صنع وتغليف ودعاية منتجات التبغ» في لبنان، بضرورة إقرار بند في نص القانون يؤكد على إلزامية وجود تحذيرات صحية تصويرية على جميع مغلفات منتجات التبغ على الوجهتين الرئيسيتين من علب وعبوات منتجات التبغ ليغطي ما لا يقل عن مساحة ٤٠% من مساحة كل وجهة .

اهمية ابراز البشاعة

-تعتبر التحذيرات الصحية على منتجات التبغ عنصراً أساسياً من إستراتيجية شاملة لمكافحة التدخين، إذ من شأنها تثقيف وإعلام المدخنين وغير المدخنين حول العواقب الصحية السلبية الكثيرة لاستخدام منتجات التبغ (بما في ذلك السجائر وتبغ النرجيلة، والسيجار والغليون وغيرها).

-إذ تشكل علب الدخان وسيلة مهمة لإيصال المعلومات الصحية لأنها تطال أكبر عدد ممكن من الناس. فالمدخنون الذين يدخنون حوالى ٢٠ سيجارة يومياً (أي علبة واحدة في اليوم)، يكونون عرضة لتلك التحذيرات الصحية بما لا يقل عن 7300 مرة في السنة. وذلك يزيد من إدراكهم لمدى خطورة العواقب الصحية المرتبطة باستمرارهم في التدخين .

-كما أثبتت الدراسات العلمية فعالية التحذيرات الصحية التصويرية في تحفيز وتشجيع المدخنين على الإقلاع عن التدخين من جهة، وتحذير غير المدخنين من البدء بالتدخين من جهة أخرى .

-كما تبين من خلال الأبحاث والدراسات العلمية المتوفرة، أنّ معظم المدخنين حول العالم وخاصةً في البلدان التي تستخدم هذه التحذيرات التصويرية على علب السجائر، يحصلون على معظم معلوماتهم حول الآثار الصحية لاستخدام التبغ من خلال «التحذيرات الصحية التصويرية» الموجودة على علب الدخان .

بند في القانون لا مرسوم

وتوجهت مجموعة البحث الى صانعي السياسات في البرلمان اللبناني بإعادة النظر في إدراج بند متعلق بإلزامية وجود التحذيرات الصحية التصويرية ضمن نص القانون بدل تحويل هذا البند إلى مرسوم. كون تحويل البند المتعلق بالتحذيرات الصحية التصويرية إلى مرسوم من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التأخير غير المبرر، نظراً للصعوبات التي يواجهها لبنان في إصدار المراسيم عامةً. لذلك أكدت مجموعة البحث على ضرورة وإهمية وجود «التحذيرات الصحية التصويرية» على منتجات علب التبغ، التي من شأنها أن تعزز الثقافة الصحية لدى المدخنين وغير المدخنين حول الآثار الصحية السلبية والمميتة للتدخين، من دون أية مصاريف إضافية على موازنة الدولة اللبنانية، كون شركات صناعة التبغ هي التي يفرض عليها من قبل الدولة اللبنانية، بوضع التحذيرات الصحية التصويرية على جميع مغلفات منتجات التبغ، بإلزام قانوني .

وترى مجموعة البحث ان شركات صناعة التبغ استفادت طويلا من التصميمات الجذابة والمثيرة لتسويق منتجاتها. أما اليوم فأمامنا فرصة تاريخية لتوضيح حقيقة ما تهدف إليه شركات صناعة التبغ من خلال الصور التحذيرية التي تفضح ما يؤدي إليه استخدام هذا

المنتج .
والاهم من ذلك إنّ الصور على مغلفات علب التبغ في لبنان قد تسمح بتمييز العلب
المهربة وملاحقة مصادرها، ومكافحة التهريب، وليس العكس .